

دور كل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية -دراسة تحليلية
لآراء عينة من الأساتذة الأكاديميين ومحافظي الحسابات -

The role of the board of directors and audit committees in enhancing the effectiveness of risk management in economic institutions

-An analytical study of the views of a sample of professors, academics and auditors -

يحي عبداللاوي^{1*}، عبداللطيف حدادي² خير الدين وصيف فائزة³

¹ المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أقي اخموك، تمنراست (الجزائر)، abd.yahya39@gmail.com

² المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أقي اخموك، تمنراست (الجزائر)، inst-secg.sd-grad@cu-tamanrasset.dz

³ جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، Khairy.oucif39@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/12/24

تاريخ الاستلام: 2020/12/20

ملخص: هدفت الدراسة إلى بيان دور مجلس الإدارة ولجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال مسؤولياتها ومهامها تجاه إدارة المخاطر حيث اعتمدت الدراسة التطبيقية على استبانة وزعت على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين في هذا المجال ومجموعة من محافظي الحسابات حيث بلغت العينة الدراسة 68 فردا من إجمالي العينة المستهدفة والتي بلغت 100، وقد خلصت الدراسة إلى أن وجود أثر فعال لبعض مهام ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الإدارة، لجان المراجعة، إدارة المخاطر.

الترميز الاقتصادي **JEL**: M42، G32.

Abstract: The study aimed to clarify the role of the board of directors and audit committees in enhancing the effectiveness of risk management in economic institutions through their responsibilities and tasks towards risk management, as the applied study relied on a questionnaire distributed to a group of academic professors specialized in this field and a group of auditors, where the study sample reached 68 individuals Of the total target sample, which amounted to 100, the study concluded that the existence of an effective impact for some the tasks and responsibilities of both the Board of Directors and the audit committees in enhancing the effectiveness of risk management in economic institutions.

Keywords: Board of Directors, audit committees, risk management,

JEL Classification Codes : M42 ،G32.

إن الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول والمؤسسات، والتي كان أحد أهم أسبابها نقص جودة المعلومات المحاسبية وعدم الإفصاح الكامل والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والمحاسبية للعديد من المؤسسات الاقتصادية في أسواق المال، كنتيجة لضعف تطبيق المعايير المحاسبية، وكذا فشل الآليات الرقابية على التسيير كمجلس الإدارة، هذا ما يجعل جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة تعمل على تفادي هذه الانهيارات، من خلال البحث عن سبل تفعيل آليات الحوكمة (جلاخ و حمادي، 2019، صفحة 430)، وتعتبر لجنة المراجعة إحدى أهم الآليات الداخلية للحوكمة والتي يشكلها مجلس الادارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها له، وهي تمثل حلقة الوصل بين الادارة التنفيذية ومجلس الادارة، وكذلك بين المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الادارة.

1.1. الإشكالية الرئيسية:

في سياق ما ذكر آنفا يمكن طرح الإشكال التالي:

هل يساهم كل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية أعلاه تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية بغرض تسهيل مواطن التعقد فيها وهي كما يلي:

✓ هل هناك دور فعال لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية؟

✓ هل هناك دور فعال لمهام ومسؤوليات لجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية؟

3.1. الفرضيات:

✓ يوجد دور فعال لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

✓ يوجد دور فعال لمهام ومسؤوليات لجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

4.1. أهداف وأهمية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور مجلس الإدارة ولجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال المهام والمسؤوليات المنوطة لكل منهما تجاه إدارة المخاطر، كما تعود أهمية الدراسة إلى كونها تربط بين متغيرين لهما أهمية كبيرة في الوقت الحاضر.

5.1. الدراسات السابقة:

1.5.1. دراسة (عبداللوي و ضيف الله، 2019):

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية دور لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO وذلك من خلال مجموعة من الأهداف

الجزئية:

✓ الوقوف على مفهوم إدارة المخاطر ومراحلها والاستراتيجيات المتبعة فيها.

✓ الوقوف على لجان المراجعة وبيان دورها في إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية.

✓ بيان فعالية دور لجان المراجعة في ظل تطبيق مكونات إطار COSO للرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

✓ للجان المراجعة دور فعال في تقويم مخاطر البيئة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

✓ للجان المراجعة دور فعال في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

✓ للجان المراجعة دور فعال في تقييم أنشطة الرقابة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

✓ للجان المراجعة دور فعال في تقييم نظام الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

✓ للجان المراجعة دور فعال في المراقبة والمتابعة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

✓ وجود فروق دالة إحصائية لآراء المراجعين الخارجيين والداخليين حول فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2.5.1. دراسة (زين، 2014):

هدفت الدراسة إلى:

✓ التعرف على عمل مراجع الحسابات في المؤسسات الجزائرية وواقع استقلاليتها حسب التشريع الجزائري؛

✓ إلقاء الضوء على ماهية لجنة المراجعة من حيث تشكيلها وأهدافها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها والكيفية التي يمكن لهذه اللجان أن تلبى طموحات مختلف الأطراف والتي من أهمها استقلالية مراجع الحسابات؛

✓ معرفة أهمية إنشاء لجان المراجعة في مختلف المؤسسات الجزائرية بعد محاولة تطبيقها في البنوك دون سواها من المؤسسات الأخرى. وخلصت الدراسة إلى أن توجه بعض المؤسسات نحو تشكيل لجان المراجعة ولو اقتصر ذلك على المؤسسات المالية إلا أنه يعتبر خطوة جيدة نحو الإدارة المثلى وخطوة جيدة أيضا نحو تطبيق الجيد لمفهوم حوكمة المؤسسات، كما ستستفيد مختلف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة من هذه الآلية، وبالأخص مسألة تعزيز استقلال مراجع الحسابات لما لها من أهمية كبرى في تأكيد مصداقية القوائم المالية المنشورة وبالتالي رفع جودة أعمال المراجعة المالية.

3.5.1. دراسة (البلداوي و الرفاعي، 2012) بعنوان "إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي - دراسة ميدانية في البنك العربي الأردني":

هدفت الدراسة إلى:

أ. تحديد مفهوم إدارة المخاطر وعلاقته بالتحكم المؤسسي.

ب. تحديد لجهات التي يمكن أن تساهم في تحديد وقياس وفحص وتقييم إدارة المخاطر.

ج. التعرف على مدى التزام كل من مجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولجان التدقيق بمتطلبات التحكم المؤسسي في إدارة المخاطر لبعض الوحدات الاقتصادية.

د. تشخيص الجوانب السلبية والايجابية لتطبيقات العملية لإدارة المخاطر وتقديم المقترحات التي من شأنها زيادة فاعلية إدارة المخاطر في الوحدات المبحوثة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

أ. يعد وجود التحكم المؤسسي أمرا ضروريا لإيجاد نظاما رقابيا محكما يمكن أن يساهم في تحسين أداء المنظمات من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيعه المسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة في الحد من هذه المخاطر.

ب. من الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي ضرورة وجود جهاز تدقيق داخلي كفوء ولجنة للتدقيق يساهمان في حماية حقوق المساهمين والحفاظ على الأموال وتوفير المعلومات الموثوقة، مما يتطلب التعاون البناء بينهما من جهة وبينهما والمدقق الخارجي من جهة أخرى.

ج. هناك إدراك كبير لأعضاء مجلس الإدارة لمسؤولياتهم الخاصة بإدارة المخاطر وليس فقط اتجاه المساهمين بل المودعين الذين يوفرون رافعة مالية لراس مال البنك واتجاه غيرهم من المتعاملين.

تختلف أدوات الرقابة داخل المنظمات ولكنها تشترك مع بعضها بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي ودورها باعتبارها وظيفة مساندة للإدارة

وللجنة التدقيق والمدققين الخارجيين لذا من الضروري إعادة هندسة هذه الوظيفة وفقا للمعايير الدولية الحديثة ورفدها بالكوادر الكفؤة وتعزيز استقلاليتها لكي تتولى دورها في إدارة المخاطر.

4.5.1. دراسة (Mcmullen , D . A) (Spring 1996) (Mcmullen .D. A (1996) بعنوان:

Audit Committee Performance: An Investigation of The Consequences Associated with Audit Committees.

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين وجود لجان المراجعة وجودة التقارير المالية من حيث انخفاض حالات الأخطاء والمخالفات والتصرفات

غير القانونية.

وخلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة يمكنها زيادة المصداقية وتحسين النزاهة للتقارير المالية من خلال مجموعة من الإجراءات كما يلي:

- أ. فحص عملية التقرير المالي بما فيها نظم الرقابة الداخلية وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
- ب. فحص عملية المراجعة الداخلية والخارجية وان تنفيذ هذه الأنشطة سوف يؤدي إلى تخفيض حالات القياس المحاسبي غير الملائم وحالات عدم كفاية الإفصاح وأيضاً تخفيض حالات الغش والتصرفات غير القانونية.

5.5.1. دراسة (Luo He & and others, 2008) بعنوان:

"Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality"

- هدفت الدراسة إلى ابراز الدور المهم لبعض متغيرات حوكمة المؤسسات في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال فحص بعض خصائص مجلس الإدارة مثل " الاستقلالية والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي"، وفحص بعض خصائص لجان المراجعة مثل " استقلاليتها، الخبرة المالية لدى أعضائها، ونشاطها"، وربط مختلف هذه الخصائص بجودة التقارير المالية من خلال ثلاث مقاييس هي إدارة الأرباح وتحليل المحتوى الخاص بالأرباح والتقارير المالية الاحتمالية.
- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:
- أ. استقلالية مجلس الإدارة هي الرادع الأكثر فعالية لتخفيض التقارير المالية الاحتمالية، يتماشى ذلك مع وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين لديهم حوافز قوية لتحسين جودة التقارير المالية أو الحفاظ عليها عند مستوى مقبول.
- ب. استقلالية مجلس الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل في المملكة المتحدة تساهم في كبح إدارة الأرباح.
- ج. أن لجان التدقيق المستقلة والخبيرة والفعالة فاعلة في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح في الولايات المتحدة الأمريكية.
- د. تشير الدلائل الناشئة إلى أن استقلال لجنة التدقيق لا يرتبط بتخفيض إدارة الأرباح على مستوى المؤسسات الأوروبية.

6.5.1. دراسة (Papadaki و and other، 2014) بعنوان:

"Essential factors that increase the effectiveness of project/ programme risk management, Procedia"

- تهدف الدراسة إلى استكشاف فعالية إدارة المخاطر في المشروعات والبرامج وبيئة المنظمات في المملكة المتحدة والتعرف على العوامل الجوهرية التي تزيد من فعالية إدارة مخاطر المشروعات والبرامج.
- وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- أ. أن هناك فرصة لتحسين إدارة المخاطر من خلال تطوير الوعي بالمخاطر في البرامج والمشروعات من خلال مجموعة من العوامل وهي:
- ✓ دعم القيادة والإدارة العليا.
 - ✓ التعلم والتأهيل في المجالات المختلفة في كل مستويات المؤسسة.
 - ✓ الدعم من قبل مدير إدارة المخاطر.
 - ✓ توصيل واستخدام بيانات إدارة المخاطر في صنع القرارات.
- ب. تساهم هذه العوامل في زيادة فعالية إدارة المخاطر في بيئة المؤسسة من خلال خلق ثقافة الوعي بالمخاطر وزيادة فرص تحقيق الأهداف التنظيمية.
- ج. أن المساهمة الأهم هي لمدير إدارة المخاطر الذي يضمن جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر وتحليلها وتقديمها للقيادة.
2. مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة من الأطراف الأساسية والمهمة في المؤسسات الاقتصادية وفي نظام الحوكمة، وهذا راجع إلى دوره المهم في إدارتها والعمل على تحقيق أهدافها، فهو يمثل أهم آليات حوكمة المؤسسات الاقتصادية الذي لديه أكبر قدر من سلطة الرقابة على المؤسسات، يعين من طرف المساهمين، ويعرف أيضاً مجلس الإدارة على أنه الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة، و هو مكلف بتمثيل المساهمين ويكفل للمستثمرين بأن رأس المال المستثمر يتم استخدامه بأرشد الأساليب من قبل مديري المؤسسة، كما يعمل على تحسين الأداء من خلال دورة الرقابي الذي يسعى إلى زيادة قيمة

المؤسسات، كما يتولى أهم وظيفة من وظائف حوكمة المؤسسات الاقتصادية باعتباره جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي حيث يتربع على قمة التدرج الهرمي لها (يعقوب و بوشرف، 2020، الصفحات 30-31).

وحسب نظرية المشاركة للحكومة: يعتبر مجلس الإدارة كأداة لتسهيل خلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة في المؤسسة حيث يتدخل كهيئة هرمية والذي يكون دورها يكمن في تقاسم الأرباح وكذلك تشجيع العمل الجماعي؛ حسب النظرية الاستراتيجية للحكومة: يعتبر مجلس الإدارة كأداة معرفية تساعد على خلق المهارات، ومنه يتعين على مجلس الإدارة تسهيل تنمية المهارات والمساعدة في بناء خيارات استراتيجية جديدة؛ وحسب نظرية العقود المالية للحكومة: يتدخل مجلس الإدارة لتحفيز المسيرين ليتمتعوا بالكفاءة سواء بنظام المكافآت أو بالتهديد بالعزل، ويكون هذا الدور منخفض في المؤسسات التي رأس مالها تهيم عليه عائلة المسير (زناقي و معاريف، 2019، صفحة 92).

3. لجان المراجعة:

لقد ظهر مفهوم هذه اللجنة بعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبيرة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم إصدار قانون سارنيس اكسلي في سنة 2002، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة لما لها من دور هام في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المدقق الداخلي والخارجي، أما في المملكة المتحدة فقد صدر عدد من التوصيات بتشكيل هذه اللجنة، من أبرزها تقرير Report Smith في سنة 2003، الذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجنة المراجعة وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات. وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من الدول الأخرى مثل كندا، وفرنسا، وألمانيا، وماليزيا وسنغافورة قد ظهر فيها مفهوم هذه اللجنة سابقا (عابي و سردوك، 2017، صفحة 472)، عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين عام 1992م لجان المراجعة على أنها "الجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي ونطاق ونتائج المراجعة وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر (حمادة، 2010، صفحة 101)، فيما عرفها قانون (Sarbanes Oxley) بأنها "اللجنة التي يضعها مجلس الإدارة بغرض الإشراف على المحاسبة وعملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها" (Gross و Hopkins، 2009، صفحة 46)، وعرفها قانون الحوكمة الألماني بأنها "اللجنة التي تتولى بالمقام الأول القضايا المحاسبية وإدارة المخاطر وإعداد الميزانيات ومراقبة مراجعي الحسابات" (Kagermann و And Others، 2008، صفحة 36).

4. إدارة المخاطر:

تعرف المخاطر بأنها احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا (بالي و بالي، 2012، صفحة 54)، ويقصد بإدارة المخاطر "عملية قياس أو تقييم الخطر وبعد ذلك يتم تطوير الاستراتيجيات لإدارة الخطر الذي تم قياسه، وتكمن هذه الاستراتيجيات في تحويل الخطر إلى مصدر آخر أو تجنب الخطر، أو يتم تدنيته تأثيره السلبي، وفي بعض الحالات يمكن قبول بعض أو مجموع النتائج لخطر معين" (بن علي و نعاس، 2016، صفحة 11)، كما يمكن تصنيف مختلف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية حسب مصادرها من خلال الجدول الموالي:

الجدول (1): أصناف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.

المخاطر	المفهوم
المالية	وهذا الصنف يتضمن تدفق النقد، متطلبات الميزانية، التزامات الضريبة، إدارة الدائن والمدين، اهتمام إدارة المحاسبة الأخرى.
التنظيمية	المتطلبات الداخلية للأعمال وتحسين الهيكل، الثقافة وقضايا الأفراد وربطها بالعمليات الفاعل للعمل.
القانونية	يتضمن هذا الصنف الالتزام بالمتطلبات القانونية مثل التشريع، التعليمات، المعايير، متطلبات التعاقد. ويمتد هذا الصنف إلى السياسات والإجراءات والتوقعات التي توضع من قبل البيئة الاجتماعية، الزبائن والمتعاقد.
العمليات	وتشمل أنشطة العمليات، الموارد ومتطلبات الدعم ضمن عمليات الأعمال التي تنتج في التطوير الناجح وتسليم المنتجات والخدمات
التجارية	ويتضمن هذا الصنف الأعمال التي ترتبط بالسوق ونمو الأعمال، التنوع والنجاح التجاري، قابلية نجاح

المنتجات والخدمات، والمدى الذي تستطيع به النمو على أساس القاعدة الزبائن.	
الأمان	ويتضمن هذا الصنف تحقيق الأمان لكل شخص يرتبط بالعمل، وتشمل سلامة الأفراد، سلامة مكان العمل، السلامة العامة، وأمان المنتجات والخدمات المقدمة
الاستراتيجية	ويتضمن التخطيط والموارد المطلوبة لتأسيس ونمو وتوسع الأعمال.
المعدات	ويشمل هذا الصنف الاستفادة من المعدات في العمليات ويتضمن العمليات العامة للمعدات، الصيانة، الملائمة، الاندثار، التحديث
الأمن	ويتضمن الأمن العام للعمل، الموجودات والأفراد ويمتد إلى أمن المعلومات وحقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية.
السمعة	أن التهديد الذي تتعرض له السمعة هو تهديد للمؤسسة ككل وهو يتوقف على سلوك المنظمة ككل. ويمتد إلى قابلية المنتجات والخدمات، سلوك المستخدمين والأفراد الآخرين المرتبطين بالعمل.
تسليم الخدمات	ويتضمن هذا الصنف جودة مقدم الخدمة، الطريقة التي تقدم بها الخدمة، التفاعل بعد تقديم الخدمة.
إدارة أصحاب المصالح	ويتضمن تحديد وتأسيس والمحافظة على علاقات ملائمة مع كل من أصحاب المصالح الخارجيين والداخليين.
التكنولوجيا	وتتضمن تطبيق وإدارة وصيانة وتحديث التكنولوجيا.

المصدر: (يوبكر ، جميل، و رشام، 2019، صفحة 91)

5. الطريقة والأدوات:

1.5 أداة الدراسة: استخدم في هذه الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تضمنت استمارة الاستبانة البيانات الشخصية لأفراد العينة واحتوت على بيانات حول المؤهل العلمي، الوظيفة، التخصص العلمي، سنوات الخبرة. وكذلك تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث محاور اشتمل على مجموعة من الفقرات، كما تم اعتماد الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي " أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة"، كما تم افراغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامجي التحليل الاحصائي SPSS25

2.5 مجتمع وعينة الدراسة: مثل مجتمع الدراسة الاساتذة الأكاديميين المتخصصين في المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تم انتهاج طريقة العينة المستهدفة حيث كانت العينة المستهدفة 100 فردا من أفراد المجتمع حيث تم توزيع الاستبانة عليهم ليتم جمعها بعد ذلك حيث بلغ عدد الاستمارات المسترجعة 83 استبانة، كما كان عدد الاستمارات القابلة للتحليل 68 بنسبة استجابة بلغت 68%.

3.5 صدق وثبات أداة الدراسة: لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، على العينة المستجوبة، وكانت النتائج كما هي موضحة الملحق رقم (01)، حيث بلغ معامل الثبات الكلي بلغ 0.919، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات كما نجد أن الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (معامل الصدق) يساوي 0.958، ما يدل على أن الاستبانة على درجة عالية من الصدق.

4.5 خصائص عينة الدراسة:

استهدفت الدراسة مجموعة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين حيث كان توزيع العينة وفقا للتخصص والمؤهل العلمي والأقدمية المهنية كما هو موضح في الملحق رقم (02) والملحق رقم (03) حيث كان عدد محافظي الحسابات المستجوبين 27 بنسبة بلغت 39.7% وبلغ عدد الأساتذة الأكاديميين 41 فردا بنسبة بلغت 60.3% من إجمالي العينة، كما كانت نسبة من هم متخصصين في المحاسبة 38.23%، وأما المتخصصين في المراجعة فكانت نسبتهم 25% من إجمالي عينة الدراسة ونسبة 36.77% للمتخصصين في الاقتصاد، أما بالنسبة للأقدمية المهنية فكانت نسبة 57.35% من عينة الدراسة يحوزون أقدمية مهنية أكثر من 10 سنوات في حين بلغت نسبة الذين تتراوح أقدميتهم المهنية بين 5 و10 سنوات بـ 25% من عينة الدراسة في حين أن من لديهم أقدمية مهنية أقل من 5 سنوات بلغت

نسبتهم 17.65%، وأن عدد أفراد العينة ممن لهم أقدمية مهنية أكثر من 5 سنوات يمثل 56 فردا بنسبة بلغت 82.35% وهذا ما يدل على أن النتائج التي سنتحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرة جيدة تمكنهم من إبداء آراءهم بموضوعية.

6. النتائج ومناقشتها:

بغرض تحديد ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم إجراء اختبار "كولمجراف- سمرنوف" إذ يعد هذا الاختبار ضروريا في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، حيث كانت نتائج الاختبار تدل بأن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي كما هو موضح في الملحق رقم (04) يوضح نتائج هذا الاختبار.

1.6 النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية:

يتضح من الملحق رقم (05) الذي يبين آراء المستجوبين حول مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية أن قيم الوسط الحسابي لمختلف فقرات المحور محصورة بين (3.35، 3.79) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات المحور كانت أقل من 0.05، كما أن الوسط الحسابي للمحول ككل بلغ 3.55 وقيمة T المحسوبة 6,828 وهي أكبر من قيمة T الجدولية أي أن أغلب إجابات أفراد العينة حول المحور المتعلق مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية تتجه نحو الاتجاه الإيجابي، كما أن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد اظهرت وجود علاقة بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة و تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية حيث بعد استخدام طريقة التحليل الترادفي لتحسين النموذج توصلنا للمعادلة الخطية التالية كما هو موضح في الملاحق (06) و (07):

$$Y_1 = 1,093 + 0.334 X_2 + 0.207 X_5 + 0.247 X_7$$

من النموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (X_2 ، X_5 ، X_7) أي أن قيام مجلس الإدارة بضمان كفاءة وفعالية السياسات المتبعة في إدارة المخاطر بما يخدم أهداف المؤسسة و ضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة وانه يدعم أوجه الرقابة بالإضافة إلى عمله على التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغييرات الجارية يساهم في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وبذلك يمكن القول بفعالية مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

2.6 النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول مهام ومسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية:

يتضح من الملحق رقم (08) الذي يبين آراء المستجوبين حول مهام ومسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية أن قيم الوسط الحسابي لمختلف فقرات المحور محصورة بين (3.35، 3.79) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات المحور كانت أقل من 0.05، كما أن الوسط الحسابي للمحول ككل بلغ 3.57 وقيمة T المحسوبة 7,669 وهي أكبر من قيمة T الجدولية أي أن أغلب إجابات أفراد العينة حول المحور المتعلق مسؤوليات ومهام لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية تتجه نحو الاتجاه الإيجابي، كما أن نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد اظهرت وجود علاقة بين مهام ومسؤوليات لجان المراجعة و تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية حيث بعد استخدام طريقة التحليل الترادفي لتحسين النموذج توصلنا للمعادلة الخطية التالية كما هو موضح في الملاحق (09) و (10):

$$Y_1 = 519 + 0.381 X_3 + 0.412 X_4 + 0.084 X_6$$

من النموذج نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (X_3 ، X_4 ، X_6) أي أن قيام لجان المراجعة بالتأكد من أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة ومن أن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا، وكذلك كافة العاملين بالمؤسسة يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر، ومن وجود إطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الإجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد في هذه الإدارة" يساهم في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وبذلك يمكن القول بفعالية مهام ومسؤوليات لجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

3.6. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية:

يتضح من الملحق رقم (11) الذي يبين آراء المستجوبين حول فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية أن قيم الوسط الحسابي لمختلف فقرات المحور محصورة بين (3.31، 3.75) ومستوى الدلالة لمختلف فقرات المحور كانت أقل من 0.05، كما أن الوسط الحسابي للمحول ككل بلغ 3.56 وقيمة T المحسوبة 8,402 وهي أكبر من قيمة T الجدولية أي أن أغلب إجابات أفراد العينة حول هذا المحور تتجه نحو الاتجاه الإيجابي.

7. الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة إبراز دور مهام ومسؤوليات كل من مجلس الإدارة ولجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية، وذلك من استعراض المفاهيم الأساسية لمختلف متغيرات الدراسة ومن ثم الانتقال إلى الدراسة التطبيقية والتي اعتمدت على أداة الاستبيان حيث تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS25 لتصل الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها:

1.7. نتائج الدراسة:

- ✓ أن قيام مجلس الإدارة بضمان كفاءة وفعالية السياسات المتبعة في إدارة المخاطر بما يخدم أهداف المؤسسة وضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة وأنه يدعم أوجه الرقابة بالإضافة إلى عمله على التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغييرات الجارية يسهم في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وبذلك يمكن قبول الفرضية الأولى والتي تنص بفعالية مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.
- ✓ أن قيام لجان المراجعة بالتأكد " من أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة ومن أن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا، وكذلك كافة العاملين بالمؤسسة يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر، ومن وجود إطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الإجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد في هذه الإدارة" يسهم في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية وبذلك يمكن قبول الفرضية الثانية والتي تنص بفعالية مهام ومسؤوليات لجان المراجعة في تعزيز فعالية إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

2.7. التوصيات:

- من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:
- ✓ على مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية أن يولي اهتمام خاص بإدارة المخاطر من خلال تقييم وتحسين أنظمة إدارة المخاطر بالمؤسسة.
 - ✓ على مجلس الإدارة في المؤسسات الاقتصادية بدعم استقلالية لجان المراجعة حتى تقوم بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها بفعالية أكبر خاصة فيما تعلق بإدارة المخاطر.
 - ✓ على لجان المراجعة أن تولي اهتمام خاص بنشر ثقافة إدارة المخاطر على مختلف المستويات الإدارية والتشغيلية بالمؤسسة بما يضمن تعزيز فعالية إدارة المخاطر بها.

8. المراجع:

1. مصطفى بوبكر، أحمد جميل، و كهيبة رشام. (2019). "أثر إدارة المخاطر على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في مؤسسة هيكل للحديد والصلب". مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الصفحات 87-100.
2. بشير زناقي، و محمد معاريف. (2019). دور مجلس الإدارة وإسهاماته في تعزيز حوكمة المؤسسات العائلية. مجلة دفاتر اقتصادية، الصفحات 85-100.
3. بلعزوز بن علي، و مريم نجاة نعا. (جوان، 2016). فعالية التنويع الاستثماري في إدارة مخاطر محفظة الأوراق المالية. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، الصفحات 08-30.

4. حسين جلاخ، و نبيل حمادي. (ديسمبر، 2019). دور المحاسب الإداري في تفعيل حوكمة المؤسسات بالجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 09، العدد 02، الصفحات 427-444.
5. حمزة بالي، و مصعب بالي. (2012). إدارة مخاطر الاستثمار المالي. مجلة رؤى اقتصادية، العدد 3، الصفحات 52-65.
6. خليدة عايي، و فاتح سردوك. (جوان، 2017). دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة. مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، الصفحات 470-483.
7. رشا حمادة. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية، 2010 ص-ص: 87-118. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، الصفحات 87-118.
8. شاكر خليل البلداوي، و محمود جلال الرفاعي. (2012). "إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي، دراسة ميدانية في البنك العربي الأردني". مجلة المنصور كلية المنصور الأهلية، الصفحات 01-29.
9. عبد القادر عصماني. (20-21 أكتوبر 2009). أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، 2009. الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
10. مروة يعقوب، و جيلالي بوشرف. (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء المؤسسات الاقتصادية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، الصفحات 26-44.
11. يحي عبداللوي، و محمد الهادي ضيف الله. (ديسمبر، 2019). فعالية لجان المراجعة في إدارة المخاطر وفق إطار COSO في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية " دراسة آراء مجموعة من المراجعين الخارجيين والداخليين". مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 9، العدد 2، الصفحات 393-410.
12. يونس زين. (جوان، 2014). أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية ودورها في تدعيم استقلالية مراجع الحسابات. مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06، الصفحات 33-47.
13. Henning Kagermann ، And Others " .(2008) . *Internal Audit Handbook* . 'Edition Springer.
14. Luo He ،and others" .(2008) .Board Monitoring, Audit Committee Effectiveness, and Financial Reporting Quality ." *Journal of Forensic & Investigative Accounting*.
15. M Papadaki ، and other" .(2014) .Essential factors that increase the effectiveness of project/ programme risk management ." *Procedia - Social and Behavioral Sciences* – 921 الصفحات ، 930.
16. McMullen , D . A .Spring 1996" .(Audit Committee Performance: An Investigation of The Consequences Associated with Audit Committees, Auditing ." *Journal of Practice and theory*.103-87، الصفحات ،
17. R Bruce Hopkins ، C Virginia Gross " .(2009) . *Nonprofit Governance* . 'Edition Wiley.
9. الملاحق:

الملحق رقم (01): معامل ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ	عدد	المحاور
,818	07	مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية
,779	07	مهام ومسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية
,741	07	فعالية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية
,919	21	الاستبانة ككل

الملحق رقم (02): توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي					
		Fréquen	Pourcentag	Pourcenta	Pourcenta
		ce	e	ge valide	ge cumulé
Valid	ليسانس	11	16.18	16.18	16.18

e	ماستر	16	23,53	23,53	39,71
	ماجستير	8	11,76	11,76	51,47
	دكتوراه	33	45,1	45,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	
الوظيفة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e	مراجع حسابات	27	41,83	41,83	41,83
	أستاذ أكاديمي	41	58,17	58,17	100,0
	Total	153	100,0	100,0	

رقم (03): توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

التخصص					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e	محاسبة	26	38,23	38,23	38,23
	مراجعة	17	25	25	63,23
	اقتصاد	25	36,77	36,77	100,0
	Total	68	100,0	100,0	
الأقدمية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valid e	5<	12	17,65	17,65	17,65
	5><10	17	25	25	42,65
	>10	39	57,35	39,87	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

الملحق رقم (04): نتائج اختبار كلومجروف-سيمينوف

One Sample Smirnov-Kolmogorov		المحور
مستوى المعنوية	ع الفقرات	

084,	07	مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية
134,	07	مهام ومسؤوليات لجان المراجعة تجاه إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية
079,	07	فعالية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية

الملحق رقم (05): نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الأول

مستوى الدلالة	T قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات
,000	6,291	,750	3,75	01 تحديد المساق العام لإدارة المخاطر
,000	6,099	,691	3,69	02 العمل على تقديم الدعم اللازم للجنة إدارة المخاطر بما يضمن فعاليتها
,000	7,355	,794	3,79	03 ضمان كفاءة وفعالية السياسات المتبعة في إدارة المخاطر بما يخدم أهداف المؤسسة
,001	3,332	,426	3,43	04 تحديد مستويات تحمل المخاطر وقبولها وفق استراتيجيات وفلسفة المؤسسة في تحقيق أهدافها
,002	3,246	,426	3,43	05 ضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالمؤسسة وانه يدعم أوجه الرقابة
,001	3,644	,441	3,44	06 ضمان وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير المخاطر وإدارتها في كل المستويات بالمؤسسة
,006	2,817	,353	3,35	07 العمل على التحديث المستمر لإدارة المخاطر لتعكس الوضع الحالي والتغيرات الجارية
0,000	6,828	,554	3,55	المحور ككل

الملحق رقم (06): تحليل التباين (ANOVA TABLE) للمتغير التابع Y

ANOVA ^a						
Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	16,589	3	5,530	20,320	,000 ^b
	de Student	17,416	64	,272		
	Total	34,005	67			

الملحق رقم (07): اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y

Coefficients ^a				
Modèle	Coefficients non standardisés	Coefficients	t	Sig.
		s		

				standardisés		
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,093	,331		3,299	,002
	X3	,334	,074	,417	4,500	,000
	X5	,207	,051	,383	4,039	,000
	X7	,247	,068	,359	3,649	,001

معامل التحديد

الملحق رقم (08): نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثاني

مستوى الدلالة	T قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات	
,000	5,709	,662	3,66	تقييم سياسات المؤسسة وقرارات مجلس الإدارة فيما يخص مستويات تحمل المخاطر وقبولها.	01
,000	7,355	,794	3,79	التأكد من أن سياسة المخاطر مستمدة من مجلس الإدارة الذي يضمن بدوره كفاءة وفاعلية هذه المهمة.	02
,004	3,024	,412	3,41	التأكد من أن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة.	03
,000	5,519	,632	3,63	التأكد بأن المديرين التنفيذيين والإدارة العليا، وكذلك كافة العاملين بالمؤسسة يفهمون أدوارهم بالنسبة لإدارة المخاطر.	04
,006	2,817	,353	3,35	تقديم تقارير حول الضعف في تطبيق العمليات الإجرائية في إدارة المخاطر لمجلس الادارة.	05
,002	3,246	,426	3,43	التأكد من وجود إطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الإجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد في هذه الإدارة.	06
,000	6,883	,765	3,76	تقييم كفاءة وفعالية الحلول المستخدمة في مواجهة المخاطر.	07
0,000	7,669	,577	3,57	المحور ككل	

الملحق رقم (09): تحليل التباين (ANOVA TABLE) للمتغير التابع Y

ANOVA ^a					
Modèle	Somme	ddl	Carré	F	Sig.

		des carrés		moyen		
1	Régression	29,751	3	9,917	149,213	,000 ^b
	de Student	4,254	64	,066		
	Total	34,005	67			

الملحق رقم (10): اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y

Coefficients ^a						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficien ts standardisé s	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,519	,160		3,246	,002
	X3	,381	,032	,601	12,082	,000
	X4	,412	,034	,547	12,152	,000
	X6	,084	,032	,127	2,603	,011

الملحق رقم (11): نتائج اختبار T للعينة الواحدة لفقرات المحور الثالث

مستوى الدلالة	T قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات	
,000	5,192	,588	3,59	دعم الموارد البشرية وقواعد بيانات المؤسسة وتعظيم الكفاءة التشغيلية.	01
,018	2,415	,309	3,31	محاولة منع حدوث خسائر مالية ينهار معها المشروع.	02
,000	4,632	,544	3,54	اختبار وسائل غير مكلفة لمواجهة المخاطر.	03
,000	6,123	,662	3,66	تخفيض معدلات الحوادث وكذلك معدلات حجم الخسائر.	04
,000	5,261	,632	3,63	تطوير وسائل تحليل تكلفة الاخطار.	05
,000	7,568	,750	3,75	تعظيم الربح في الاجل الطويل وخفض درجة الخطورة بالإضافة للتقييم الدوري لنتائج برامج ادارة المخاطر.	06
,000	4,321	,500	3,50	تطوير وتحسين ثقافة المخاطر وزيادة المعرفة والفهم للمخاطر المحيطة بالمؤسسة	07
0,000	8,402	,569	3,56	المحور ككل	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss25